

تعمل على تحفيز الحوار وتعزيز الثقة وإيجاد الحلول المبادرات الرئاسية... ما لها وعليها والإستعصاء

تلعب المبادرات الرئاسية في لبنان دورا مهما في محاولة معالجة القضايا الاساسية وتحقيق التقدم. لكن لتحقيق النجاح الكامل من الضروري التركيز على التنفيذ الفعال، وادراك التحديات السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على نتائج هذه المبادرات. كما ان التوازن بين الطموحات والارضية الواقعية هو ما يمكن ان يجعل المبادرات الرئاسية اداة فعالة للتغيير الايجابي في لبنان

تساهم المبادرات الرئاسية في تقديم حلول للامزمات السياسية والاقتصادية التي تعصف بالبلاد من مدخل اساسي وهو انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ومن خلال تقديم برامج واهداف واضحة تساعد هذه المبادرات على خلق اطار عمل مستقر يعزز من الثقة في المؤسسات السياسية. وهي ايضا تعمل على تحفيز الحوار الوطني، كون هذه المبادرات الرئاسية تقدم فرصة للحوار بين مختلف الاطراف السياسيين.

هذا الحوار قد يساهم في تقليل التوترات الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية. كما ان بعض المبادرات تشمل خططا للتنمية الاقتصادية مثل تحسين البنى التحتية او تعزيز الاستثمار. وهذه الخطط يمكن ان تساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وخلق فرص عمل جديدة، وانهاض لبنان من ازمته الاقتصادية والمالية. الا ان احدي ابرز المشكلات الرئيسية التي تواجه المبادرات الرئاسية هي الافتقار الى التنفيذ الفعال. فقد تبقى المبادرات حبرا على ورق من دون تحقيق الاهداف المرسومة بسبب التحديات السياسية والادارية، وقد تواجه بعض المبادرات انتقادات كونها تستهدف تحقيق مصالح شخصية او سياسية معينة. هذا قد يؤدي الى اضعاف الثقة في المبادرات ويعوق تحقيق النتائج المرجوة منها. كل هذه العناوين ناقشناها في حوار اجرته "الامن العام" مع عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قاسم هاشم وعضو كتلة الجمهورية القوية النائب فادي كرم.

هاشم: للبنانيين دور رئيسي في انهاء الشغور الرئاسي

تعددت المبادرات الرئاسية المحلية والخارجية، ما اهميتها؟

□ مع دخول مرحلة الشغور الرئاسي بدأت الاتصالات على كل المستويات الداخلية والخارجية، بعدما شعر القريب والبعيد، بعدم امكان اجراء انتخابات رئاسية بشكل طبيعي. منذ الانتخابات النيابية وما اسفر عنها من نتائج وتركيبية المجلس، حيث يصعب معها لأي فريق ايصال مرشحه، وهو ما تنبه اليه الرئيس نبيه بري. لذلك، اطلق مبادرته الحوارية في 31 آب 2022 اي قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية السابق العماد ميشال عون، كي لا نفع في الفراغ. لكن للأسف، رفضها البعض بلا اي مبرر لأن ذرائعها واهية.

□ المبادرة الاولى كانت للجنة الخماسية وهي مستمرة، ما هي اسباب عدم وصولها الى نتيجة؟
□ لبنان بتركيبته الحالية قائم على التوافق

والتفاهم بين مكوناته، ودستوره الذي اقر بعد حوار الطائف جوهره الحوار والتوافق، ولا ننسى حوار الدوحة ونتاجيته الرئاسية الكاملة. وعندما تحركت اللجنة الخماسية لمساعدة اللبنانيين ودعوتهم للتفاهم سبيلا للخروج من ازمة الرئاسية، جوبهت باشكاليات، ورغم تكرار محاولاتها فضلت التريث، ونصحت بضرورة اعتماد اللبنانيين على انفسهم.

□ اكثر من مبادرة داخلية اطلقت وجميعها وصل الى طريق مسدود، لماذا هذا الاستعصاء؟

□ تشجع اكثر من فريق وكتلة واخذوا المبادرة وطرحوا الافكار التي من الممكن ان تسهل الحل. لكن كالعادة وصلنا الى النتيجة ذاتها، لم نستطع تلك المبادرات من كتلة الاعتدال الوطني الى كتلة اللقاء الديمقراطي وما بينهما. ورغم المرونة في طرحهما، لم يتجاوب معهما فريق المعارضة، علما ان المبادرتين كانتا واضحتين، من خلال ما عبّر عنه

اكثر من عضو من اعضاء كتلتيهما بأن العودة الى مبادرة الرئيس بري اسهل السبل واقصر الطرق لانتخاب رئيس للجمهورية، لانها محدودة الزمان واليتها واضحة ويكون لدينا رئيسا خلال مدة لا تتجاوز عشرة ايام. حتما سيكون لنا رئيس في فترة زمنية اقل اذا صفت النيات وتم التحرر من الحسابات الشخصية والجهوية، الى ان طرحت المعارضة مبادرة لم تأت بجديد، لأن ما تضمنته هي افكار رددتها المعارضة لمرات ومرات وتمت مللمتها في اطار موحد، لكنها تخلق اعرافا جديدة، وتتجاوز بعض الاصول القانونية.

□ اقتربنا من طي سنتين على خلو سدة الرئاسية، هل الخلل في الدستور ام في الممارسة؟

□ السؤال البديهي مع اقتربنا من عمر السنتين للفراغ الرئاسي، هل نستطيع تحمل هذا الواقع اكثر من ذلك، وفي ظل حالة الانهيار التي نشهدها على كل الصعيد؟ الجواب الطبيعي ان مصلحة



النائب قاسم هاشم.

البلد تتطلب السعي للتوافق لاجراء البلاد من دائرة المراوحة واعادة انتظام عمل المؤسسات لتأخذ دورها في معالجة الملفات المطروحة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة في لحظة التحديات المصرية وما يواجهه لبنان من حرب عليه في الجنوب وتتوسع خارجة مع عدو متفعل وهمجي.

□ فريق يقول بالجلسات الانتخابية المفتوحة وفريق يقول بالحوار ثم الانتخاب، ما السبيل الى فك هذه الاحجية؟

□ يجب على جميع القوى التفتيش عن المساحة المشتركة بين كل المكونات، وعدم انتظار الاملاءات والاشارات الخارجية من اي جهة اتت، لأن الاستحقاق الرئاسي سيادي بامتياز، ويستطيع اللبنانيون حسم امره اذا ما صدقت النيات وتوفرت الارادة الوطنية الجامعة، ولبنان مر بتجارب وازمات معقدة وتجاوزها بتلاقي القوى السياسية.

□ هل السبب الرئيسي في الاستعصاء الرئاسي عامل داخلي ام خارجي ام العاملين معا؟

□ الاسباب تتضمن عوامل داخلية وخارجية معا، والحراك الخارجي موجود، لكن الدور الرئيسي يبقى للبنانيين لانهاء الشغور الرئاسي، والحل يبدأ بانتخاب رئيس للجمهورية لاعادة انتظام عمل المؤسسات، وان اي تفاهم خارجي لا بد من ان يكون له دعم داخلي لتحقيقه، ولا بد من التلاقي الداخلي بالرغم من الحراك

ذرائع البعض في رفض مبادرة بري الرئاسية واهية

□ هل من امكان لفصل مسار الرئاسة عن المسارات الاقليمية، والا ترى حاجة الى انتخاب رئيس حتى يكون لبنان جاهزا لأي تسوية في المنطقة؟

□ ايا يكن حجم الازمات والاشكاليات التي تعصف بالمنطقة، فان حماية الوطن وتحصينه واجب ليكون حاضرا لحظة استدعت الظروف ذلك، وجميعنا قادرون على اثناء ازمة الرئاسة في معزل عما يجري من حولنا، لمواكبة التدايعات والمفاوضات اذا استدعت الظروف الطارئة هذه المشاركة، لحفظ حقنا باستعادة ارضنا واحترام سيادتنا.

الخارجي. يلعب العاملان دورا في ازمة الاستحقاق الرئاسي، لكن الحل النهائي يجب ان ينبع من الداخل اللبناني.

كرم: الحل بالعودة الى الدستور واعتماد الجلسات المفتوحة

□ كجائزة ترضية، لذلك، لا امل في اي خرق على الصعيد الرئاسي حاليا.

□ المبادرة الاولى كانت للجنة الخماسية وهي مستمرة، ما هي اسباب عدم وصولها الى نتيجة؟
□ كل المبادرات انتهت الى الفشل، كونها اصطدمت بتمسك قوى الممانعة بشروطها

□ وبمرشحها، مع التأكيد بأن اللجنة الخماسية تعمل بجدية لاجاد حل للشغور الرئاسي في لبنان، وتهدف الى احترام الدستور اكثر من مجرد انتخاب رئيس جديد. هذه اللجنة تتفاعل مع جميع الاطراف لتحقيق توافق حول خطة طريق مشتركة. وكما قلت، فإن محور الممانعة يعوق التقدم في الاستحقاق الرئاسي من خلال

LAKKIS FARM

FAMILY GROWN SINCE 2000

W E E A T W H A T W E G R O W



النائب فادي كرم.

لا امل في اي خرق رئاسي حاليا

ومصالح إيران، وبالتالي يعوق التوصل الى حل داخلي مستقل، ومحاولات الحزب لربط الملفات الداخلية بصراعات خارجية تزيد الوضع تعقيدا وتعطل الدستور والجلسات الانتخابية. كما انه يسعى لفرض مرشحه للرئاسة كجزء من تسوية شاملة تشمل ملفات اقليمية، وهو ما ترفضه القوى المعارضة التي تسعى الى الحفاظ على السيادة والاستقلال الداخلي للبنان.

هل من امكان لفصل مسار الرئاسة عن المسارات الاقليمية، والا ترى حاجة الى انتخاب رئيس حتى يكون لبنان جاهزا لأي تسوية في المنطقة؟

الامل يعود في عودة حزب الله الى الحسابات الداخلية اللبنانية، وتحييد لبنان عن المعارك الاقليمية. نشدد على اهمية الاستقلالية الوطنية وعدم التأثير الكامل بالتطورات الاقليمية. من هذا المنطلق، نرى بأن هناك قيمة كبيرة في محاولة فصل مسار انتخاب الرئاسة عن الضغوطات والتأثيرات الاقليمية، وعلى لبنان ان يسعى الى تحديد خياراته السياسية بناء على مصالحه الوطنية اولا. لذلك نشدد على وجوب انتخاب رئيس الجمهورية سريعا، بلا ابطاء وبلا شروط من خارج الدستور. فعلى الرغم من انه لا يمكن فصل لبنان تماما عن التأثيرات الاقليمية، فان وجود رئيس منتخب يعزز من قوة لبنان في اي مفاوضات على صعيد المنطقة، ويمنحه الاستقرار الداخلي الضروري للتعامل مع اي تسويات اقليمية قد تكون قيد النظر، والرئيس المنتخب سيعزز شرعية الدولة وسيكون في موقع اقوى لمواجهة التحديات الاقليمية بكفاية وفعالية.

هل السبب الرئيسي في الاستعصاء الرئاسي عامل داخلي ام خارجي ام هما معا؟
الاستعصاء أت من وضع يد إيران من خلال حزب الله على القرار الوطني اللبناني. كما ان الاستعصاء الرئاسي في لبنان يعود الى كل من العوامل الداخلية والخارجية، لكن العامل الخارجي، لاسيما دور حزب الله، هو الاكثر تأثيرا، كون الحزب يستخدم الاستحقاق الرئاسي كوسيلة لتحقيق تسوية اقليمية تخدم مصالحه

فرض اعراف جديدة تربط تطبيق الدستور برضى هذا المحور، مما يعرقل عمل المؤسسات اللبنانية. مع التأكيد على ضرورة اجراء جلسات مفتوحة ومنتالية لمجلس النواب لانتخاب الرئيس وفق للدستور، واکرر دعوتي للجنة الخماسية الى تسمية معرقلين الاستحقاق الرئاسي.

اکثر من مبادرة داخلية اطلقت وجميعها وصل الى طريق مسدود، لماذا هذا الاستعصاء؟
الخلل في الممارسة، فأی دستور لا يحترم يؤدي حتما الى اللااستقرار. من الضروري البحث عن تركيبة وطنية جديدة تمنح الممارسات المسببة من بعض الاطراف والتي تؤدي الى تعطيل امور الناس. فالشراكة لم تعد محتمة من صاحب مشروع الممانعة الذي يأمل في وضع اعراف اقوى من الدستور، وهذا كاف لأن تكون الممارسة هي المعرقة.

اقتربنا من طي سنتين على خلو سدة الرئاسة هل الخلل في الدستور ام في الممارسة؟
الحل في العودة الى الدستور الذي لا يلزمنا الحوار، فليتم احترام الدستور كما هو، ولا مانع للتشاور خلال ممارسة الدستور، والمشكلة في الفراغ الرئاسي لا تعود الى خلل في الدستور، بل الى الممارسة والتعطيل المتعمد من بعض الاطراف. الدستور واضح في تنظيم عملية انتخاب رئيس الجمهورية، والحل يكون عبر دعوة رئيس مجلس النواب الى جلسة مفتوحة لاختيار رئيس جديد، لكن التعطيل يأتي من الاطراف التي لا تريد عقد هذه الجلسات المفتوحة. فريق الممانعة يعطل انتخاب الرئيس من خلال عدم السماح بعقد جلسات منتالية ومفتوحة، مما يضرب الدستور بأعراف جديدة، وهذه الجلسات المفتوحة كان من الممكن ان تنتهي بانتخاب رئيس خلال يوم او يومين، لكن بعض الاطراف تعرقل هذه العملية لتحقيق اهدافها الخاصة او فرض شروطها على نوعية الرئيس المنتخب.

فريق يقول بالجلسات الانتخابية المفتوحة وفريق يقول بالحوار ثم الانتخاب، ما السبيل الى فك هذه الاحجية؟
حل الخلاف القائم حول الجلسات الانتخابية